



قرمدة في:

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية
بلدية قرمدة
كتابة المجلس

محضر جلسة الدورة الاستثنائية للمجلس البلدي
المنعقد بتاريخ 20 سبتمبر 2021

تبعاً للاستدعاء الموجه لأعضاء المجلس البلدي بتاريخ 17 سبتمبر 2021 تحت عدد 1852، انعقدت يوم الاثنين الموافق لتاريخ 20 سبتمبر 2021 الجلسة الاستثنائية للمجلس البلدي على الساعة الرابعة بعد الزوال وذلك برئاسة السيدة آمنة بوعزيز كريشان رئيسة البلدية وحضور الأعضاء الاتي ذكرهم:

سامي الجربي- علي المطيع - سهام الشعبوني - فيصل القطي - نادر سحنون- فيصل الجراية-محمد القطي-منجية الترععي- سمير السقا – عبد السلام الجريبي - نهى القبائلي لطفي المعزون- ليلي الجريبي- محمد بلغيث - خلود الجمل - رابعة هدريش- هالة الزواري- رحمة العيادي.

في حين تخلف عن الحضور الأعضاء الاتي ذكرهم: ايمان العموري-فتحي كمون-كوثر العيادي- منذر كمون.

كما حضر الكاتب العام للبلدية السيد البحري المثلوثي والسيد منذر بوعزيز رئيس مركز الشرطة البلدية.

افتتحت رئيسة البلدية الجلسة مرحبة بالحاضرين ثم قامت بتلاوة جدول الأعمال المعروض على المجلس والمتمثل في ما يلي:

- تحويل اعتمادات
- ضبط الأسعار الافتتاحية لمجمع الأسواق ومحطة الوقوف ومواعيد اجراء البتات

- استرجاع مبلغ كراء قاعة العقود
- النظر في طلب بعض المستشارين المتعلق بقرار إيقاف أشغال العمارة الملاصقة للبلدية.

1- تحويل اعتمادات:

أحالت السيدة رئيسة المجلس الكلمة إلى السيد الكاتب العام حيث أفاد أنه بعد الإعلان عن طلب عروض أشغال تهيئة المسلخ البلدي وبعد إتمام الإجراءات والدراسات الفنية تم فتح العروض عبر منظومة الشراء العمومي على الخط يوم الجمعة 06 أوت 2021 على الساعة العاشرة والنصف صباحا وشرعت البلدية في إجراءات فرز العروض.

وقد افرزت النتائج الأولية قبول أربعة عروض تقدمت بالمبالغ التالية:

• العرض الأول: 529.396.906

• العرض الثاني: 567.981.050

• العرض الثالث: 597.554.335

• العرض الرابع: 603.713.180

كما بلغت التقديرات الأولية حسب الدراسة الفنية 473.215.400 ألف دينار بينما رصدت البلدية مبلغا قدره 471.254.650 ألف دينار لإنجاز المشروع الا أن العروض قد فاقت تقديرات الإدارة و هو ما يستوجب تحويل اعتمادات في الغرض حسب ما هو معروض في الجدول المصاحب..

مشروع تحويل اعتمادات (دورة سبتمبر 2021)

المعروض على أنظاركم تحويل اعتمادات لتعزيز الفصل الخاص ببناء و تهيئة المسالخ منفصل كما يلي :

العنوان الثاني :

ع	ج	ص	ص	ف	\$	\$\$	التفقات المشمولة بالتنقيح	الاعتمادات المرسمة بالميزانية	المبالغ المتعهد بها	المبالغ المنفوعة	الاعتمادات المتبقية للتعهد	التحويلات (+) (-)	مستوى الاعتمادات بعد التحويل	ملاحظات
				06613	0002	000	تعبيد الطرقات	4182934,648			4.182.934,648	167981,050	4014953,598	
							تهيئة المسالخ البلدي	400.000,000			400.000,000	167.981,050	567.981,050	حسب تقرير فتح العروض و مكثية المرور للمشاركة الثاني
							جملة التنقيحات					167981,050	167981,050	

تساءل السيد الفيصل الجراية عن قيمة هذا التحويل منوها أنه قد تم في مرحلة أولى تحويل مبلغ 67 ألف دينار لفائدة هذا المشروع وهو ما يعني وجود خطأ مادي في المذكرة موضوع التحويل معتبرا ذلك خطأ إداريا واجب تداركه نظرا لتداعياته الخطيرة على ميزانية البلدية.

كما طالب بتقديم تفسير للمجلس البلدي حول مشروع تعبيد الطرقات بالمنطقة البلدية.

تساءل السيد عبد السلام الجريبي عن مصدر هذا التحويل وعبر عن استيائه من فرضية أن يتم التحويل على حساب الاعتمادات المرصودة لفائدة مشاريع التعبيد.

وفي نفس السياق تدخل السيد سامي الجريبي معبرا عن استغرابه عدم عرض هذا التحويل على لجنة الأشغال وأكد على ضرورة إتمام الملف برمته لا سيما الحصول على قرار لجنة الصفقات قبل الذهاب في فرضية التحويل مؤكدا على ضرورة الابتعاد على الحلول الترقيعية واعتماد منهجية واضحة بخصوص هذا المشروع.

في حين تساءل السيد محمد بلغيث عن مدى قابلية الانطلاق في أشغال هذا المشروع من الناحية الواقعية وما قد يترتب عنه من خلافات مع القصابين ملاحظا أن المكتب البلدي ليس له سلطة تقريرية ثم اقترح عدم الإعلان عن لزمة المسلخ في العام المقبل لتسهيل الانطلاق في أشغال تهيئة المسلخ البلدي.

واقترح السيد فيصل القطي تأجيل انجاز المشروع للعام المقبل.

وبعد التداول والنقاش قرر المجلس البلدي بالإجماع التصويت على مقترح تأجيل تحويل الاعتماد وإعادة طلب عروض بعد عرض الموضوع على اللجنة الجهوية للصفقات.

2- ضبط الأسعار الافتتاحية لمجمع الأسواق ومحطة الوقوف ومواعيد اجراء البتات:

أحالت رئيسة البلدية الكلمة للسيد محمد بلغيث الذي بيّن أنه لم يتم عقد جلسة لجنة تنمية الموارد والاستثمار بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد الجلسة وقدم الجدول التالي:

السعر الافتتاحي		مجمع الأسواق البلدية لمدة سنة واحدة فقط	محطة الأسواق البلدية لمدة سنة واحدة فقط
البتة الأولى	تاريخ وصحيفة الإشهار	يوم 27 سبتمبر 2021 الشروق	يوم 27 سبتمبر 2021 الشروق
	تاريخ وتوقيت ومكان البتة	الثلاثاء 12 أكتوبر 2021 الساعة 10 صباحا بقصر البلدية	الثلاثاء 12 أكتوبر 2021 الساعة 10 و 30 دق صباحا بقصر البلدية
البتة الثانية	تاريخ وصحيفة الإشهار	يوم 18 أكتوبر 2021 الشروق	يوم 18 أكتوبر 2021 الشروق
	تاريخ وتوقيت ومكان البتة	الثلاثاء 2 نوفمبر 2021 الساعة 10 صباحا بقصر البلدية	الثلاثاء 2 نوفمبر 2021 الساعة 10 و 30 دق صباحا بقصر البلدية
البتة الثالثة	تاريخ وصحيفة الإشهار	يوم 8 نوفمبر 2021 الشروق	يوم 8 نوفمبر 2021 الشروق
	تاريخ وتوقيت ومكان البتة	الثلاثاء 26 نوفمبر 2021 الساعة 10 صباحا بقصر البلدية	الثلاثاء 26 نوفمبر 2021 الساعة 10 و 30 دق صباحا بقصر البلدية

اعتبر رئيس لجنة تنمية الموارد والاستثمار أن السعر المقترح مشطا ولا يتماشى والظروف التي تمر بها البلاد والأزمة التي يتعرض لها مجمع الأسواق بقرمدة جراء الجائحة الوبائية واقترح الإبقاء على السعر القديم لسنة 2021 والمقدر ب 400 ألف دينار باعتبار غلق السوق عديد المرات بسبب جائحة كورونا وسائره في ذلك السيد نادر سحنون

مؤكددا على ضرورة وضع سعر معقول يكون المستلزم قادرا على سداده و تجنبنا لتكرار مطالب الإعفاء أو التخفيض مستقبلا.

في حين اعتبرت السيدة منجية الترعي أن الأزمة الوبائية تسير في اتجاه الانفراج مما يتوقع معه تحسن الموارد المتأتية من السوق.

كما اعتبر السيد سامي الجربي أن الوضع الوبائي في تحسن و لا بد من التفكير في تنمية الموارد المالية للبلدية و التوفيق بينها و بين قدرة المستلزم على الخلاص في حدود المعقول.

و بعد النقاش اقترح السيد محمد بلغيث المرور للتصويت على مقترحين:

- يتمثل المقترح الأول في المحافظة على السعر الافتتاحي المقترح و قد حظي هذا المقترح بموافقة 13 عضو.

- ويتمثل المقترح الثاني في التخفيض في السعر المقترح وحظي هذا المقترح بموافقة 4 أعضاء فقط.

و بذلك تم اعتماد المقترح الأول و المتضمن للسعر الافتتاحي البالغ قدره 515 ألف دينار.

3- استرجاع مبلغ كراء قاعة العقود:

تبعاً للمراسلة الواردة على البلدية باسم السيد أحمد بن سالم حيث تقدم بمطلب في استرجاع معلوم كراء قاعة العقود والزواج قدره 300 دينار نظراً لمنع إقامة الحفلات بسبب انتشار فيروس كورونا لتاريخ 09 جويلية 2021.

و قد وافق المجلس على هذا المطلب بالإجماع.

4- النظر في طلب بعض المستشارين المتعلق بقرار إيقاف أشغال العمارة الملاصقة للبلدية:

أفادت رئيسة المجلس أنه تبعا للمراسلة الواردة باسم بعض أعضاء المجلس البلدي بقرمدة والتي طالبوا من خلالها إيقاف أشغال العمارة الملاصقة لمقر البلدية فانه قد تم اتخاذ قرار يقضي بإيقاف الأشغال منذ 02 أوت 2021 وبناء على محضر المعاينة المحرر من طرف أعوان الشرطة البلدية بقرمدة فانه تم استصدار قرار في هدم الطابق الثالث و قرار في هدم أعمدة الطابق الرابع.

تساءل السيد فيصل الجراية حول تنفيذ هذه القرارات.

كما تساءل السيد فيصل القطي حول الجوانب القانونية لقرارات إيقاف الاشغال وقرارات الهدم.

أجاب السيد منذر بوعزيز رئيس مركز الشرطة البلدية بقرمدة أن البناءات المخالفة تخضع لنظامين قانونيين يختلف باختلاف الوقائع التي تعاينها مصالح الشرطة البلدية حيث يقع التمييز بين البناء المخالف لرخصة البناء وبين البناء بدون رخصة.

بالنسبة للبناء المخالف لمقتضيات الرخصة فانه يقع اتخاذ قرار في إيقاف الاشغال يتعين على المعني بالأمر اما تسوية المخالفة واما ازلتها.

أما بالنسبة للبناء بدون رخصة فانه يستوجب اتخاذ قرار في الهدم.

و قد طالب السيد نادر سحنون بمد المجلس بنسخة مصورة من الملف في حين تساءل السيد محمد بلغيث عن الجدوى من هذا النقاش في ظل اتخاذ البلدية للقرارات المستوجبة في الغرض.

و في الأثناء انسحب السيد فيصل الجراية.

اقترح السيد محمد القطي إعادة النظر في تركيبة لجنة رخص البناء و اعتبر أنه يوجد تضارب مصالح باعتبار و أنه قد تم اعداد المثال الهندسي للعمارة من طرف المهندس سامي كريشان.

تدخل السيد عبد السلام الجريبي لرفع الغموض على بعض النقاط حيث بين أن قرار لجنة الرخص بعدم الموافقة لا يعني الرفض وانما يعني ضرورة إتمام الملف ومراسلة الجهات المتدخلة في الغرض.

كما أفاد أن الأرض التي أقيمت عليها العمارة موضوع النقاش كان مصنفة " zone équipements" مما يعني أن ارتفاع الكثافة يصل الى حد طابق أرضي و 4 طوابق علوية لكن صبغة هذه الأرض قد تغيرت في ظل النيابة الخصوصية الأولى لتصبح " zone centrale" التي يصل ارتفاع الكثافة فيها الى طابق ارضي و 6 طوابق علوية.

فقاطعه السيد لطفي المعزون مطالبا إياه بضرورة مد أعضاء المجلس بنسخة من ملف رخصة البناء محل النقاش حتى يكون الحوار مبنيا على أسس واقعية معتبرا إياها مخالفة للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل فتدخل السيد عبد السلام الجريبي معبرا عن رفضه القاطع لهذا الأسلوب الاتهامي لينتهي الجدل بمشادة كلامية حادة و ضرب على الطاولة من طرف السيد لطفي المعزون و مغادرة السادة الاتي ذكرهم: سامي الجريبي- ليلي الجريبي- نهى القبائلي- خلود الجمل و محمد القطي.

عبر السيد نادر سحنون عن رفضه القاطع اسناد المعني بالأمر رخصة في الطابق الخامس و السادس مهما كانت الأسباب و حتى في ظل استحقاق المعني بالأمر لها، كما سايره في رأيه السيد لطفي المعزون الذي طالب رئيسة البلدية بعدم امضاء الرخصة حتى في صورة موافقة اللجنة الفنية عليها و قد تساءل عن مدى صحة مشاركة السيد عماد الكشو داخل لجنة رخص البناء في عملية التصويت معتبرا أنه لا يحق له ذلك بمقتضى القانون و أن ما صوت عليه لا يعتد به لأن ما بني على باطل فهو باطل.

تساءلت رئيسة البلدية على مبررات رفض امضاء الرخصة في صورة موافقة اللجنة الفنية عليها خاصة وأنها لا تتمتع بسلطة تقديرية في صورة موافقة اللجنة الفنية.

فأجابها السيد نادر سحنون معبراً عن رفضه التام امضاء الرخصة حتى في ظل غياب المبررات القانونية التي تحتّم على رئيس البلدية الإمضاء.

وأجابت السيدة هالة الزواري أن الجمالية العمرانية ورونق البلدية يكفي لوحده كمبرر للرفض.

رفعت إثر ذلك السيدة رئيسة البلدية الجلسة وطلب السيد لطفي المعزون تدوين ملاحظته بأن عملية رفع الجلسة كانت بصفة أحادية من طرف رئيسة البلدية.

رئيس البلدية

الكاتب العام